**يجب على ألمانيا التحقيق في العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في سوريا كجرائم ضد الإنسانية – ناجيات وناجون يقدمون شكوى جنائية ضد المخابرات الجوية**

**أسئلة وأجوبة عن الخلفية القانونية.**

---

في 17 حزيران 2020، قدم مركز ECCHR ومنظمات شريكة هي اورنامو وشبكة المرأة السورية شكوى جنائية نيابة عن سبعة من الناجيات والناجين السوريين إلى المدعي العام الاتحادي الألماني. يطالب المدعون والمدعيات القضاء الألماني بمحاكمة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في سوريا باعتباره جريمة ضد الإنسانية. الشكوى موجهة ضد تسعة من كبار المسؤولين في المخابرات الجوية السورية وتكمل شكوى جنائية سابقة ضد نفس المشتبه بهم والتي قدمها ECCHR في نوفمبر 2017. ساهم هذا الإجراء القانوني السابق في إصدار مذكرة اعتقال بحق جميل حسن، رئيس جهاز المخابرات الجوية، صدرت عن محكمة العدل الاتحادية في يونيو 2018.

هذه الشكوى جزء من عمل ECCHR بشأن سوريا، والذي يشمل سبع شكاوى جنائية أخرى في ألمانيا والنمسا والسويد والنرويج. كما أنها جزء من سلسلة من الإجراءات القانونية التي تتحدى العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الشيشان وشيلي وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والفلبين وسريلانكا.

**ما هو الهدف من هذه الشكوى الجنائية؟**

مع هذه الشكوى الجنائية، يسعى المدعيات والمدعون السبعة، والمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الانسان ECCHR وشركائه شبكة المرأة السورية ومنظمة أورنامو, الى تعزيز المساءلة عن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (SGBV)المرتكب ضد الإناث والذكور المعتقلين في مراكز الاعتقال التي تديرها المخابرات الجوية السورية.

على الرغم من أن التقارير المفصلة من المنظمات السورية والدولية، بما في ذلك تقارير لجنة التحقيق الدولية المحايدة (UN CoI)، قد حددت أشكال وتأثير العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي المرتكب في مرافق الاحتجاز في المخابرات السورية ، لا يوجد أمر اعتقال أو لائحة اتهام صادرة تشمل الاتهام الصريح لـهذه الجرائم باعتبارها جرائم ضد الإنسانية. لذلك، تهدف هذه الشكوى إلى قيام ألمانيا بالتحقيق والمحاكمة في العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي باعتباره جريمة ضد الإنسانية بموجب القسم 7 (1) رقم 6 من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي ( CCAIL)، وبالتالي الاعتراف بأن ضباط المخابرات السورية قد ارتكبوا العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي كجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي على السكان المدنيين.

بالإضافة إلى ذلك، وكتأثير طويل المدى، يطالب ECCHRوشركاؤه السلطات الألمانية بإعطاء الأولوية للتحقيق والمقاضاة بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في عملها على سوريا، واتخاذ تدابير لتطبيق التحليل الجندري في التحقيقات والملاحقات القضائية.

**من هو موضوع هذه الشكوى الجنائية؟**

الشكوى الجنائية موجهة ضد جميل حسن، الرئيس السابق للمخابرات الجوية السورية، وثمانية مسؤولين كبار آخرين في مكتب الأمن القومي السوري وجهاز المخابرات الجوية. كانوا موضوع شكوى عام 2017 المقدمة من قبل ECCHR، والتي أدت إلى مذكرة اعتقال دولية ضد جميل حسن. تطالب الشكوى الجديدة إضافة الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى التهم الموجهة إليه كجرائم ضد الإنسانية، وأن تحقق السلطات الألمانية في تورط المشتبه فيهم الآخرين في جرائم ضد الإنسانية مثل الإبادة والتعذيب والاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي والاختفاء القسري والحرمان من الحرية والاضطهاد لأسباب سياسية. المشتبه بهم التسعة متهمون بإصدار أوامر بإساءة معاملة الضحايا والحفاظ عليها والسماح بها. المشتبه بهم هم مرتكبون أو متواطئون بشكل غير مباشر في الجرائم، بناءً على موقعهم العالي في سلسلة القيادة، مما مكنهم من استخدام الجناة المباشرين "كأدوات بشرية" للقيام بالتعذيب والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المعتقلين.

**ما هو الدليل الذي تستند إليه الشكوى الجنائية؟**

تستند الشكوى إلى شهادة سبعة ناجين وناجيات احتجزتهم المخابرات الجوية السورية في خمسة سجون مختلفة في دمشق وحلب وحماه. بين أبريل 2011 وآب 2013، نجت النساء الأربعة والرجال الثلاثة أو شهدوا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتعذيب. شهادتهم مدعومة بتقارير طبية، وتحليل جندري لصور قيصر، وتقارير مختلفة من منظمات حقوق الإنسان الدولية والسورية، وكذلك تقارير لجنة التحقيق الدولية المحايدة التابعة للأمم المتحدة.

**ما هي أشكال العنف الجنسي التي ترتكبها المخابرات السورية ضد السكان المدنيين في مراكز الاعتقال؟**

في سوريا، ارتكب العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي لهدف سياسي يتمثل في قمع ومعاقبة الأفراد الذين يُنظر إليهم على أنهم ينتمون إلى المعارضة السياسية من خلال خلق بيئة من الخوف لا تنتهي.

أبلغ الناجون والناجيات عن العديد من أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي - الجسدي وغير الجسدي - مثل الاغتصاب أو التهديد به، والتحرش الجنسي، وتفتيش المناطق الحميمة، وتشويه الأعضاء التناسلية. يشمل العنف الجنسي المعتمد على الجنس أيضًا أعمالًا مثل الإجهاض القسري والتعرية القسرية. وقد تم استخدام هذه التدابير ضد البالغين وكذلك الأطفال.

للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي عواقب جسدية ونفسية طويلة المدى على الضحايا المباشرين وأسرهم، ولكنه يستخدم أيضًا كأداة لإضعاف المجتمع والمعارضة السياسية ككل.

إن استخدام الحكومة السورية للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل واسع النطاق، خلق الخوف داخل المجتمع وأجبر، على سبيل المثال، النساء بشكل خاص على الفرار من البلاد. عند الإفراج عنهن، غالباً ما تواجه الناجيات مزيداً من التمييز، نظرًا للفكرة السائدة في المجتمع السوري بأن النساء يحملن "شرف العائلة"، تُجبر الناجيات على الشعور بالمسؤولية عن سمعة أسرتهن الضائعة، وهو ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى عزل الناجيات اجتماعياً بسبب عائلاتهن.

تُستهدف النساء بشكل خاص بهدف الإساءة للأقارب الذكور وزعزعة استقرار الأسرة ككل. حتى إذا لم تتعرض المعتقلات للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، فعادة ما يُفترض أنهن تعرضن للاغتصاب في الحجز، وغالباً ما كانت له نفس النتائج.

بالنسبة للرجال والفتيان، يؤدي العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الغالب إلى فقدان الرجولة، مما يجعلهم غير قادرين على التحدث إلى الأصدقاء أو العائلة حول ما حدث، لأنهم يخشون أن يفقدوا احترام المزيد من كبار أفراد الأسرة.

**لماذا من المهم تسليط الضوء على التحليل الجندري في التحقيق والملاحقة القضائية للجرائم الدولية؟**

إن ارتكاب الجرائم بما فيها الجرائم الجنسية والقائمة على النوع الاجتماعي، يرتبط بالاعتبارات الجندرية وعدم المساواة. يفحص التحليل الجندري ما إذا كانت الجرائم تُرتكب وكيف يتم ذلك بسبب الجنس أو الدور المسند إلى الأفراد وفقًا للمجتمع الذي يعيشون فيه. قد تستهدف بعض الأفعال النساء، وقد يؤثر البعض الآخر على أفراد من دين معين، أو الأشخاص المثليين. التحليل الجندري لنزاع معين او مكان الجريمة، يعزز فهم عدم المساواة الاجتماعية الكامنة خلف العنف الذي يحدث. يسلط الضوء على التجارب التي تم الإبلاغ عنها، ومن قِبَل من، بالإضافة إلى الثغرات في التحقيقات فيما يتعلق بجنس معين أو مجموعة دينية أو أقلية عرقية. يكشف النهج الحساس للجندر في التحقيق في مثل هذه الجرائم وملاحقتها عن التمييز والاضطهاد البنيوي الذي يسبق أشكال العنف التي تُستخدم ضد الأفراد أو الجماعات بسبب دورهم في المجتمع.

من خلال هذه الشكوى الجنائية، يهدف ال ECCHR إلى تسليط الضوء على الآثار غير المتناسبة لتعامل معين مع الأفراد اعتمادًا على جنسهم أو دورهم في المجتمع، مما يوضح أنها تستخدم بهدف إضعاف المجتمع السوري ككل وقمع الأصوات التي تنتقد الحكومة.

---

**التحديث الأخير: حزيران 2020**

**المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الانسان (ECCHR)**

**www.ecchr.eu**